ISSUE 7 JUNE 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 7 يونيو 2019

القيم الاجتماعية ودورها في الوقاية من الجريمة

د. بنور ميلاد عمر العماري

جـامعة المرقب

المقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة أحداثاً متلاحقة وتطورات سريعة ، جعلت عملية التغيير أمراً حتمياً في معظم دول العالم ، وقد انتاب القلق بعض المجتمعات العربية من هذا التغيير السريع ، ويعتبر المجتمع الليبي ضمن هذه المجتمعات ، التي حدثت فيها التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتسارعة (*) ، مما أثر على تماسكه وأمنه واستقراره ، وظهور اتجاهات وقيم ، وأنماط تفكير انحرافيه لا تتفق مع مبادئه وقيمه الاجتماعية ... مما دفع بعض أبناء المجتمع إلى القيام بسلوكيات إجرامية أثرت تأثيرا سلبياً على أمنه واستقراره ، لأن الدخول في عالم الجريمة يحطم إرادة الفرد ، ويجعله يفقد كل القيم الدينية والأخلاقية ، ويتعطل عن عمله الوظيفي والتعليمي مما يقلل إنتاجيته ، ونشاطه اجتماعيا واقتصاديا فالجريمة مهما كان نوعها تؤثر سلباً على المجتمع ، وتؤدي إلى تصدع النسيج الاجتماعي وتفكك الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد ، مما يهيئ لاندثار الثوابت التي تقوم عليها المجتمعات المنظمة المتحضرة كالتضامن والتكافل الاجتماعي والمساواة والعدالة واحترام الحقوق والحريات ، واحترام القانون والقيم ، نهيك عن تكاليفها الاقتصادية الباهظة، حيث ترصد الأموال الطائلة والإمكانيات الضخمة لمكافحتها... ؛ لذلك تسعى كافة المجتمعات الإنسانية إلى غرس القيم الاجتماعية في نفوس أبنائها ، وذلك نظراً لما تشكله هذه القيم من أهمية خاصة في دفع عملية التقدم الحضاري ، وتسهم في أمن واستقرار المجتمع وتماسك النسيج الاجتماعي فيه ، من خلال إسهامها في صيانة الناشئة من الوقوع في براثن الجريمة والوقاية من الانحراف ، وقد أكددت العديد من الدراسات حول أهمية القيم الاجتماعية كمقوم أساسي يعمل على ترابط المجتمعات واستقرارها فالقيم بصفة عامة تعمل على أثراء الفرد وتكيفه مع مجتمعه ، ووقايته من الوقوع في الجريمة والانحراف ، كما أنها تشكل في كل مجتمع مجموعة من الأنظمة الاجتماعية التي تنظم سير الفعل الاجتماعي للأفراد والعلاقات الاجتماعية بينهم ، وغالباً ما يحدد البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع نمط هذه الأنظمة القيمية ، ويمد الأفراد بأسباب تمسكهم وخضوعهم لها ، وكذلك يحدد درجات الالتزام بهذه القيم التي تتدرج من قيم أمره يعاقب مخالفوها ، إلى قيم تفضيلية يُحث على إتباعها، وقيم مثالية يؤمل في إتباعها .

ونظراً لأهمية دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة والانحراف فقد رأى الباحث القيام بهذه الدراسة حول هذا الموضوع

مشكلة الدراسة:

لقد أصبحت الجريمة وعدم الشعور بالأمان من الموضوعات التي تشغل بال المفكرين والباحثين والمسئولين في جميع أجهزة الدولة، وكذلك الرأي العام في جميع أنحاء العالم اليوم ، رغم الجهود المتواصلة التي تبذل من أجل مكافحتها ومعالجة

(*) أحداث ما يعرف بالربيع العربي .

أسبابها، بحيث يعطونها الأولوية الأولى في اهتماماتهم قبل العديد من المشاكل الأخرى ،كالبطالة ومرض نقص المناعة ... الخ ، وذلك لكونها المعضلة الدائمة التي تقلق طمأنينة المجتمعات كافة ، فهي تأخذ من مالها وجهدها ، وتعكر صفوها وتعيق نموها وازدهارها ، وذلك من خلال ما تحدثه من آثار سلبية سواءً من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، فهي ليست مشكلة محلية قاصرة على مجتمع بعينه فقط ، وإنما هي مشكلة عالمية تعاني منها أغلب المجتمعات المعاصرة ، سواء الغنية منها أو الفقيرة ، المتقدمة أو المتخلفة ، وقد ورد في توصيات مؤتمر الأمم المتحدة التاسع " بأن الجريمة أصبحت مشكلة رئيسة ذات أبعاد وطنية ودولية تعوق التنمية السياسية ،والاقتصادية والاجتماعية ، والثقافية ويمكن أن تشكل تهديداً للأمن والاستقرار الداخليين للدولة وأمن مواطنيها " . [1] إلا أنها في المجتمع الليبي تفاقمت وارتفعت معدلاتها وازداد حجمها بمختلف أنواعها وأنماطها ، بل وظهرت أنواع أخرى من الجرائم لم تكن معروفة فيه من قبل ، وخاصة في السنوات الأخيرة (بعد أحداث 17 فبراير 2011 م) وانهيار الدولة الليبية ،كجرائم السطو المسلح على الأموال العامة والخاصة ، وجرائم الاغتيالات والخطف وتهريب الأموال بأعداد كبيرة إلى خارج الدولة الليبية ... ، بحيث باتت ظاهرة الجريمة في المجتمع الليبي من أهم المشكلات التي تعيق حركته نحو النهوض والسير باتجاه التنمية والتقدم وتؤرق المسئولين والمخططين فيه ، حتى إنها استأثرت بكل الجهود الرسمية والأهلية ، وأكلت كل ما رصد في الميزانية من أموال ، ودمرت وخربت ما للمجتمع من بنية تحتية سواء كانت مادية أو معنوية ، وأهدرت قوة شبابه في أمور إجرامية وحطت من قيمه الدينية ، وجعلته مجتمعاً متخلفاً بين أقل المجتمعات المتخلفة عالمياً(*) ، وفي ظل العجز الحكومي المتمثل في عدم قدرة الأجهزة الأمنية في الحد من ظاهرة الجريمة والوقاية منها ... تأتي أهمية تفعيل دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة ؛ لأن القيم الاجتماعية تشكل إطاراً مرجعياً يحكم سلوك الأفراد ويوجه تصرفاتهم ، كما أنها تحفظ للمجتمع تجانسه وتماسكه وترابطه ، من خلال تربية أبناء المجتمع على القيم الفاضلة التي تحث على الترابط والتماسك والتعاون والولاء للوطن ونبذ السلوكيات الإجرامية والانحرافية التي تخل بأمن واستقرار المجتمع ... ، فغرس القيم يعمل على مكافحة الجريمة في المجتمع بالرغم من تنوعها إلا أنه تسهم بدرجة كبيرة جداً في الوقاية منها وخاصة أن المجتمع الليبي مجتمع إسلامي يزخر بالقيم الفاضلة التي حثت عليها الشريعة الإسلامية كالصدق ، والأمانة ،وحب الوطن وغيرها من القيم التي تسهم في الوقاية من الجريمة . ومن هذا المنطلق، تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد ملامح الدور الوقائي للقيم الاجتماعية في المجتمع في ظل التحديات المعاصرة التي يواجهها المجتمع الليبي، والمتمثلة في التغيير الاجتماعي في كافة الأصعدة وتفاقم ظاهرة الجريمة كماً ونوعاً، فضلاً عن تزايدها سنة بعد أخرى، وعجز الأجهزة الأمنية في الحد منها، مما يستوجب التركيز على دور القيم الاجتماعية من خلال تربية الناشئة عليها لكي تكون حصناً ضد السلوكيات الإجرامية والانحرافية ... لذلك تظهر الحاجة لإجراء مثل هذه الدراسة، ويمكن بلورة مشكلتها في العبارة الآتية (أهمية تفعيل دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة والانحراف)

([1]) على محمد جعفر ، مكافحة الجريمة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1998 م ، ص 150

(*) الاقتتال بين أبناء المجتمع الواحد لتفه الأسباب ، وظهور عادة الأخذ بثار مثلما كان في المجتمعات البدائية المتخلفة ، وتعطيل القوانين المنظمة للحياة ...

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية القيم الاجتماعية، التي تمثل أحد المعايير الهامة التي تسهم بدرجة كبيرة في تقويم وبناء شخصية أفراد المجتمع، وتعريفهم الطريق القويم والفضيلة، وترجع أهمية دراسة دور القيم في الوقاية من الجريمة إلى:

1. تكمن أهمية هذه الدراسة فيما تحدثه ظاهرة الجريمة من آثار سلبية على المجتمع، وما يترتب على ذلك من مشاكل اجتماعية غاية في الخطورة، وذلك لأنها ترتبط بحياة المجتمع وتطوره مما جعلها تمثل هاجساً قوياً داخل المجتمع نتيجة لزيادة حجم الجرائم بمختلف أشكالها وأنماطها وخاصة في السنوات الأخيرة.

2. إن العمل على تفعيل دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة سيسهم في التخفيف من حدتها وعلاجها والوقاية منها، وبالتالي توفير قدر من الأموال الطائلة التي يخسرها المجتمع جراء هذه الجرائم.

3. كما تستمد الدراسة أهميتها من طبيعة وخصائص فئة الشباب، فهذه الفئة تعتبر طاقة بشرية هامة ومؤثرة في كيان المجتمع، لذلك يجب السعي لدعم القيم الاجتماعية في نفوس النشء وتعزيز انتمائهم للمجتمع، وتكوين الوعي الإيجابي الذي يواجه به النشء الأفكار السلبية والهدامة.

4. يمكن أن تسهم هذه الدراسة في توجيه أنظار القائمين على مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع حول أهمية آليات الضبط غير الرسمية لسلوك الفرد، والتي من أهمها القيم الاجتماعية، وذلك من خلال غرسها في نفوس الأبناء حتى تكون حصن ضد السلوكيات الإجرامية والانحرافية في المستقبل، وخاصة في هذا الوقت، حيث تزايدت الأخطار والتحديات التي تواجه المجتمع الليبي.

5. يستفاد من هذه الدراسة من خلال ما ستوفره من معلومات عن القيم الاجتماعية ودورها في الوقاية من الجريمة والانحراف، وما تتوصل إليه من توصيات لمعالجة المعوقات التي تحد من فاعلية هذا الدور.

أهداف الدراسة:

ومن خلال ما تقدم في مقدمة الدراسة وتحديد مشكلتها وبيان أهميتها فإن هذه الدراسة تهدف إلى إلقاء الضوء على دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة والانحراف، وإظهار قدر من المعلومات التي تعين في التعرف عليها، وتحاول إيجاد بعض الحلول، والتوصيات المناسبة لها، ومن بين أهم أهدافها تمثل في:

1. التعرف على القيم الاجتماعية ودورها في الوقاية من الجريمة.
2. التعرف على أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها في إكساب أفراد المجتمع القيم والمعايير الاجتماعية، التي تسهم في الوقاية من الجريمة.
3. معرفة المعوقات التي تحد من ترسيخ القيم الاجتماعية التي تسهم في الوقاية من الجريمة.
4. التعرف على الجريمة وأسبابها وآثارها.

منهج الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية ، لذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات والحقائق ، ويصف ما هو كائن ، ويُمكّن من تفسيره ، كما يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع ، ولا يقتصر على جمع المعلومات والبيانات وتبويبها ، وإنما يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك؛ لأنه يتضمن قدراً من التفسير والمقارنة والتحليل والربط للوصول إلى نتائج يبنى عليها الدور الذي يمكن أن تقوم به القيم الاجتماعية في وقاية النشء من الوقوع في براثن الجريمة والانحراف ، واعتمد الباحث في الحصول على هذه المعلومات والحقائق من المصادر المكتبية ، المتمثلة في المراجع ، الرسائل العلمية ، الدوريات المحكمة ، المواقع الالكترونية ...

النظرية المفسرة للدراسة:

النظرية هي إطار فكري يفسر حقائق علمية، ويضعها في نسق علمي مترابط كما أنها تتضمن مجموعة من المفاهيم والتعريفات التي تشكل رؤية منظمة للظواهر عن طريق تحديد العلاقة بين المتغيرات بهدف تفسير هذه الظواهر والتنبؤ بها. [1]

وعليه فقد اختار الباحث النظرية الوظيفية باعتبارها أكثر النظريات ملائمة لموضوع الدراسة الحالية.

النظرية الوظيفية:

تقوم الفكرة الأساسية للنظرية الوظيفية في تفسيرها لظاهرة الجريمة، وخاصة عند روبرت ميرتون على أساس انهيار القيم، وذلك حينما يحصل انفصال تام بينها وبين قدرة أعضاء الجماعة على الانسجام والتقبل لما توجه إليه المعايير الثقافية. والانحراف يفسر في ضوء هذه النظرية بأنه ظاهرة من ظواهر الانفصال وعدم الترابط والوفاق بين الأهداف والغايات الثقافية التي يحددها المجتمع وبين الوسائل التي يقرها لتحقيق تلك الغايات.

كما أشار دور كايم إلى مفهوم الأنومي الذي يشير إلى حالة اضطراب تصيب النظام أو حالة انعدام الانتظام أو التسيب، تنجم عن أزمات اقتصادية أو أسرية أو اجتماعية ، بسبب ما تتعرض له المجتمعات من تغير يطال القيم الرئيسة بها ،حيث يصعب على الفرد معها التعرف على القيم المعيارية ، وإلى حالة اللانظام أو اللاقانون وبالتالي افتقار السلوك إلى القاعدة والمعيار ، كما ينتاب العلاقات والقيم الاجتماعية الصراع والتناقض ، وتصاب القيم والأعراف والقوانين بالضعف والوهن وتؤدي هذه الظاهرة حسب وجهة نظره إلى حدوث قلق وتوتر لدى الفرد وبالتالي ارتباكه وانعزاله عن المجتمع ، حيث لا معيار ولا قاعدة ، وينتج عن ذلك ضعف مفعول الوسائل المتبعة في ضبط السلوك خاصة الوسائل غير الرسمية . [2] وهذا ما حدث ويحدث في المجتمع الليبي في الآونة الأخيرة من انتشار المظاهر الإجرامية بين

([1]) سليمان محمد شحاته ، مناهج البحث بين النظرية والتطبيق ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، 2006 م ، ص 68 .
([2]) مصطفى كاره ، مقدمة في الانحراف الاجتماعي ، معهد الأنماء العربي ، بيروت ، 1985 م ، ص ، 242 ، 243.

الكثير من أفراد المجتمع، وعدم احترام قيم ومعايير المجتمع وخاصة في ظل ضعف قدرة الجهات الرسمية في الحد من الجريمة والوقاية منها.

أولاً: القيم الاجتماعية:

1. مفهوم القيم الاجتماعية:

تعد القيم من أهم الركائز التي تُبنى عليها المجتمعات وتقام عليها الأمم وتتعلق القيم بالأخلاق والمبادئ، وهي معايير عامة وضابطة للسلوك البشرى وتُبنى القيم من الإنسان من خلال حياته وتجاربه، وتصبح لديه الحكمة من وراء القيم والمبادئ التي يعيش عليها، والقيم الاجتماعية هي الخصائص أو الصفات المحببة والمرغوب فيها لدى أفراد المجتمع والتي تحددها ثقافته مثل التسامح والتعاون ... وهي أيضاً عبارة عن تنظيمات لأحكام عقلية انفعالية معممة نحو الأشخاص والمعاني وأوجه الأشياء التي توجه رغباتنا واتجاهاتنا نحوها ويكتسبها ويتعلمها الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه، وهي التي تحرك سلوكه[1] ، كما يرى آخرون بأن القيم الاجتماعية : هي مجموعة من المعتقدات التي تتسم بقدر من الاستمرار النسبي ، والتي تمثل موجهات للأشخاص نحو غايات أو وسائل لتحقيقها أو أنماط سلوكية يختارها ويفضلها هؤلاء الأشخاص بديلاً لغيرها.[2] ، أما المقصود بالقيم في هذه الدراسة هي : مجموعة القواعد والتنظيمات والضوابط التي يلتزم بها الفرد والمجتمع وتنظم حياته بصورة مثلى وتسهم في توطيد دعائم المجتمع واستقراره وتعمل على حماية أبناءه من الوقوع في براثن الجريمة والانحراف .

2. أهمية القيم الاجتماعية:

تعد القيم الاجتماعية والأخلاق من أقوى ما تبنى به المجتمعات، ومن أهم الروابط التي تربط بين أفراد المجتمع، فيها تنتشر المحبة بين أفراد المجتمع، وتعم الأخوة بينهم، ويقوى التماسك والترابط بينهم بهذه القيم، فهي الضمانة لاستقرار المجتمعات وازدهارها، والقيم هي التي تَبني الأمم أو تهدمها، فالأمم التي تنهار بداية انهيارها إنما يكون في انهيار القيم والأخلاق؛ فلا يمكن فصل القيم عن الأخلاق، فهي تشترك معاً في تحديد وضبط السلوك البشري في وجهته العامة والخاصة، حيث قال الشاعر في حديثه عن الأخلاق:

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت

فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

فمن تخلى عن قيمه الشخصية والدينية التي يعيش عليها فهو قد تخلى عن شخصيته وأصبح بلا مبدأ ولا أخلاق، وتتجلى القيم الاجتماعية في محبة الناس والتعاطف معهم، والإنسان الاجتماعي يرى في الحب الوسيلة الوحيدة الملائمة للروابط المتعددة بين الناس، كما أن الحب والكره هما محركا الحياة الإنسانية وبينهما تتأرجح الحياة إيجاباً وسلباً، فإذا تغلب الحب

([1]) عبد الحميد جابر ، علم النفس الاجتماعي ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1991 م ، ص59 .
([2]) حمد أحمد ، مقومات الجريمة ودوافعها ، دار القلم ، الكويت ، 1982 م ، ص 20 .

على الكره استمرت الحياة في تألفها وعطائها، وإذا تغلب الكره كان تعسّرها وركودها. [1] ، وتأتي في طليعة أهمية القيم الاجتماعية ، القيم الوطنية التي يجب أن نركز عليها في مجتمعنا الليبي ، وخاصة في المرحلة الراهنة التي اتسمت بضعف قيم الولاء للوطن [*] فهي التي تمثل الجانب المهم من ذاتيتنا ومن تفكيرنا ومن تطلعاتنا ، وحين يعي الفرد قيم مجتمعه ينشط للحياة ويحسن منه السلوك ويتقن العمل ، لا لمجرد وسيلة للارتزاق بخدمة اجتماعية ، إنما يجب أداؤها بأمانة ليزدهر المجتمع الذي هو منه وإن في وعيه لحقيقة مجتمعه وعياً لوحدة الاشتراك في الحياة ضمن الوطن ، أي ضمن المتحد الاجتماعي الذي اكتسب شخصيته عبر الأجيال هو وعي لمطالب هذا الوطن ومعالجته ، وهو الابتعاد عن كل ما يؤدي وحدته ، وإذ يضع الفرد مصلحة وطنه فوق كل مصلحة ، فإنه ينزله في نفسه منزلة القدسية ، فكل اعتداء عليه اعتداء على أبناء الوطن جميعهم دون استثناء، وكل اقتطاع لجزء من أجزاءه، مهما كان صغيراً ، يعني تحطيم المتحد في أهم ركائزه يعني بالضرورة تحطيم أفراد المجتمع.[2]

3ـ أسباب ضعف تمسك أفراد المجتمع بالقيم الاجتماعية:

أ. ضعف الوازع الديني عند الأفراد.

ب . الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث يتم ضخ العديد من القيم السلبية عبرها، فإذا كان لوسائل التواصل الحديثة إيجابيات، فلها أيضاً سلبيات.

ج . سرعة تطور الحياة وغلبة المصالح الفردية على المصالح العامة.

د . انعدام الوعي الكافي بجدوى وقيمة القيم الاجتماعية في الحياة عند البعض.

هـ . اتباع الهوى والشهوات.

و . الصحبة السيئة، وبها يتأثر الصديق بصحبة صديقه وطباعه السيئة.

4. بعض وظائف القيم الاجتماعية:

أ . القيم رموز أو صور المجتمع في عقول الأفراد فهي توجه السلوك بطرق مختلفة حيث توجهنا إلى أخذ مواقف معينة من القضايا الاجتماعية، وتساعدنا في تقديم الحكم على أفعالنا وأفعال الآخرين.

ب . تمكننا من الاستفادة من توجيهات الآخرين وتأثيراتهم وتخبرنا أي المعتقدات والاتجاهات والأفعال تستحق التحدي.

ج . القيم هي الداعمة للأنظمة الاجتماعية وهي التي تحافظ على البناء الاجتماعي وذلك من خلال ما تحث عليه من تماسك وانتظام داخل الإطار الاجتماعي.

([1]) عبد الفتاح السعيد هلال ، المبادئ الأخلاقية في التربية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، 2001 م ، ص 55 .
(*) يتمثل ضعف قيم الولاء للوطن فيما يسود بين أبناء المجتمع من قبلية وجهوية وحزبية ومليشية ....
([2]) فوزية دياب ، القيم والعادات الاجتماعية ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 1998 م ، ص 112 .

د . القيم تستمر خلال التاريخ ومن تم تحافظ على هوية المجتمع [1]

كما أن للقيم أنواع متعددة بقدر ما تتعدد المجالات التي تنطلق منها، فهي في الدين والأخلاق والجمال، وفي كل ما يتعلق بأمور الحياة من اجتماعية واقتصادية وسياسية وتربوية وغيرها، ويبدو الإنسان في هذه القيم فرداً في أسرة ومواطنا في دولة وعنصراً في مجتمع إنساني، يرتبط كماله بكمال الوسط الذي ينتمي إليه مع احتفاظه بفرديته واستقلال شخصيته، والذي يحدد هذه القيم هو الإطار التربوي العام في المجتمع، ومدى الوعي الذي وصل إليه أفراده في تعاملهم مع بعضهم.

ثانياً: أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها في إكساب أفراد المجتمع القيم الاجتماعية:

إن التنشئة الاجتماعية عملية اجتماعية ، وتفاعل اجتماعي بين الفرد والمجتمع وهدفها بناء شخصية الفرد وتطويرها ، ودمجه في طريقة التفكير السائدة في المجتمع وقيمه ، وضبط سلوكه وتوجيهه اجتماعياً ، وكما أن الأفراد في المجتمع يخضعون لظروف وأسس مشتركة في الغالب ، إلا أنها لا تقود بالضرورة إلى تكوين شخصيات متشابهة، وبالتالي لا ترسم حتى للفرد الواحد طريقاً واحداً فكل مؤسسة لها طريقها ، ولكل مؤثر دوره الخاص في عملية التنشئة الاجتماعية حتى إن عملية التنشئة الاجتماعية نفسها لا تجري بصورة موحدة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع ، والتنشئة الاجتماعية الخاطئة تشكل الحجر الأساسي في بناء ما يعرف بالشخصية غير السوية للفرد في ظل قيم ومفاهيم تقود للسلوك غير السوي والمنحرف ، وعموماً فإن ثمة مؤسسات في حياة الطفل أولاً ، وفي مستقبل الفرد ثانياً ، تتقاسم المسؤولية في بناء مستقبل الوطن من خلال بناء أطفال اليوم ، فطفل اليوم هو رجل المستقبل.[2] وأهم هذه المؤسسات التي تقوم بدورها في عملية التنشئة الاجتماعية هي :

1. الأسرة:

تعد الأسرة السليمة المؤسسة المكملة لنسيج البناء التحتي لأي مجتمع من المجتمعات ، لذا فإن التعرف على الأبعاد الأساسية السائدة داخل الأسرة يعطينا مؤشرات واضحة نحو أساليب اكتساب القيم والعادات والمحافظة على المعتقد الديني وانتقاله من الآباء إلى الأبناء ، فالأسرة هي المسئولة عن احترام القيم، وتعويد الأبناء على احترام الأنظمة الاجتماعية ومعايير السلوك في المجتمع ،فضلاً عن المحافظة على حقوق الآخرين واستمرارية التواصل ونبذ السلوكيات الإجرامية والانحرافية لدى أبنائها ، وتقوم الأسرة بهذه المهمة من لحظة ميلاد الطفل وتبذل في ذلك جهوداً متواصلة لتشكيل شخصيته ، وترويض نزعاته حتى تكون ملائمة مع المجتمع والواقع ، وهي التي تمنح الطفل أوضاعه الاجتماعية وتحدد له منذ البداية ، اتجاهات سلوكه واختياراته ، فهي تحدد له نوع الطعام الذي يأكله وكيف ومتى يأكله وكذلك الملبس ونوعية التعليم والمذهب الديني الذي يعتنقه وينتقل الطفل داخل الأسرة من دور إلى دور ، حاملاً معه رصيده الأول من العادات والتقاليد والقيم وأساليب السلوك الاجتماعية ليهتدي بها في مواجهة المواقف الجديدة التي تقابله في سياق تفاعله مع مجتمعه الذي يعيش فيه ، والأسرة لا يقف دورها فقط عند زرع القيم المقبولة اجتماعياً في الجيل القادم ، بل عليها حماية النشء من التأثر بالقيم السلبية التي تدفع إلى ارتكاب السلوكيات الإجرامية والانحرافية.

([1]) كمال الدسوقي ، الاجتماع ودراسة المجتمع ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 2000 م ، ص 111 .
([2]) فاخر عاقل ، سلوكيات الأطفال ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1999 م ، ص 51 .

ونظراً لأهمية الأسرة في تكوين شخصية الفرد وتوجيه سلوكه ورعايته فإنه يتعين دعمها بالمقومات اللازمة للمحافظة على كيانها المادي والمعنوي ، لتكون أحد أهم الضوابط الاجتماعية للجريمة ، وذلك عن طريق توفير الوسائل الضرورية لوجودها واستقرارها مثل نشر برامج التوعية الاجتماعية ومحو الأمية بين أفرادها والسعي لإيجاد مسكن مناسب لها ، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وتأمين عمل مناسب للمسئول عن رعايتها من شأنه أن يلبي حاجاتها في العيش الكريم ويبعدها عن شبح الفقر والحرمان ، الذي يؤدي في حالات كثيرة إلى انحرافها وتفككها وبالتالي ارتكاب بعض أفرادها للجريمة والانحراف ، وإذا ما توفرت هذه السبل للأسرة ، فإن أحد العوامل غير الرسمية لضبط الجريمة سوف يكون ذا فاعلية وذلك من خلال ما تغرسه الأسرة من قيم مكارم الأخلاق لدى الفرد ؛ لأن قيم الأخلاق السامية الحميدة قادرة على أن تجعل الفرد ينضبط ذاتياً من خلال ما تغرسه الأخلاق من مواقف تمكن الفرد من التمييز بين الصواب والخطأ وبين السواء والانحراف ، وذلك بفعل التأثيرات الاجتماعية المتعددة كتأثير الوالدين والأصدقاء والجيران ، وإن تأثير هذه التأثيرات الاجتماعية في حالة وجودها يدوم أكثر من تأثيرات الضوابط الرسمية كالشرطة والمحاكم ... الخ ، فارتباط الفرد بالجماعة هو حجر الأساس في عملية الضبط الاجتماعي للجريمة ، فكلما كانت علاقة الفرد قوية بأسرته وبأصدقائه وبجيرانه كانت سداً منيعاً بين الفرد والوقوع في مزالق الجريمة والانحراف .

2. المدرسة:

تعد المدرسة مؤسسة اجتماعية تمثل أداة المجتمع في تحقيق أهدافه بأبعادها التربوية والتعليمية والاجتماعية ، وذلك بغرس قيم ومعتقدات المجتمع في نفوس النشء ، وتنمية شخصيتهم الإدراكية والانفعالية والوجدانية والجسمية ، وكذلك غرس روح الانتماء إلى الوطن ، فالمؤسسة التعليمية تعتبر ركيزة أساسية في غرس ودعم القيم الاجتماعية وتأصيلها في نفوس النشء ، وهي المؤسسة التي أنشأتها الدولة لتقوم بتربية وتعليم النشء مبادئ العلم والأخلاق والقيم والاتجاهات وتنشئتهم التنشئة الصالحة التي تخلق منهم مواطنين صالحين يسهمون في خدمة أنفسهم ومجتمعهم وأمتهم ، لذا وجب أن تتواءم برامجها بما يحقق حاجيات النشء الفكرية والاجتماعية ، وعليها استيعاب النشء والأخذ بيده لفهم الأمور المحيطة به كما أنها تعتبر المجتمع الكبير الذي يواجهه النشء بعد مجتمعه الصغير (الأسرة) حيث يتعرف في هذا العالم الجديد على قوانين وأنظمة جديدة عليه الالتزام بها، وانطلاقا من ذلك فإن المدرسة هي المحك الأول للنشء وهي جواز المرور بالنسبة إليه إلى العالم الأكبر ، فإذا نجح فيها وتأقلم في جوّها أمكنه النجاح والتأقلم في المجتمع الكبير، وإذا تجانس مع مجتمعه في المدرسة استطاع أن يتجانس مع وسطه الاجتماعي وأن يتماشى معه ، أما إذا فشل فالفشل سوف يرافقه كل العمر وبالتالي يصبح توائمه مع المجتمع أمراً عسيراً ، إذ أن بذور الانحراف وعلاماته تبدأ بالظهور ضمن إطار البيئة المدرسية ، ومن هذا يبرز دور المدرسة في القضاء على بذور الانحراف في مهدها ، فدور المدرسة لم يعد يقتصر على تلقين المبادئ التعليمية فقط ، وإنما يلعب دور المؤثر والمنشئ والمكون لشخصية النشء ، ومن هنا أيضاً تبرز أهمية اختيار المدرسة الصالحة التي تتعهد فلذات الأكباد ، وتكمل دور الأسرة في تنشئة النشء وإعداده والسير به نحو حياة أفضل في خدمة نفسه ومجتمعه وبعيداً عن براثن الجريمة والانحراف ...

3ـ المؤسسات الدينية:

الدين مفهوم أساسي لسلامة المجتمع فهو يبرز في مقدمة مقومات البيئة الاجتماعية ، ويتسع الدين كمفهوم عام بحيث لا يقتصر على العبادات وإقامة الشعائر الدينية ، وإنما يمثل العنصر الأساسي والجوهري في التنشئة الاجتماعية للأفراد ، وهو الحصن المنيع الذي يعصمهم من التورط في ارتكاب الخطيئة والإثم، ويحول دون قيام السلوك المنحرف من خلال ما يوفره من طمأنينة للإنسان ويكسبه قوة معنوية لمقاومة أسباب الحيرة والخوف والقلق ، الأمر الذي يجعل الإنسان أكثر تكيفاً مع بيئته الاجتماعية وحريصاً على قيم مجتمعه ، فالأديان السماوية، تعمل على إقرار المبادئ والقيم الاجتماعية السامية ، فالدين بهذا المفهوم أحد الضوابط الاجتماعية الأساسية للجريمة والانحراف ، لما ينطوي عليه من أوامر ونواهي تتعارض والدوافع الإجرامية ، وهو بهذا مصدر أساسي للإقلال من تأثير تلك الدوافع ، وإذا وجد أفراد متمسكون بدينهم يراقبون الله ويخشونه في كل سلوك يقومون به ، فإن ذلك يعد ضماناً قوياً بالضبط الذاتي لأفراد ذلك المجتمع، فالضبط الذاتي خير وسيلة تمنع الفرد من الإتيان بأعمال يمكن وصفها بالحرام، وهي التي لا تتفق مع القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع سواء كانت هذه المعايير دينية أو قانونية ، باعتبار الدين يكون دافعاً للسلوك المطابق للقانون، فالدين يمثل في معظم المجتمعات جانباً هاماً من القيم التي استلمها المشرع عند وضعه أحكام القانون من جهة ، ومن جهة أخرى فإن هدفه هو حماية وتدعيم القيم التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع ، وهو ما يستهدفه القانون أيضاً .

وقد أشار معهد الأمم المتحدة للبحث العلمي والدفاع الاجتماعي إلى أن القيم والمبادئ الدينية من العوامل المهمة لضبط الجريمة، وأن الدين الإسلامي من العوامل الأساسية لضبط الجريمة والانحراف من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية ومبادئها الشاملة لجميع جوانب الحياة. [1]

لذا وجب تنمية الروح الدينية في المجتمع بكل الوسائل المتاحة بهدف ارتفاع نسبة الأفراد المتمسكين بمعتقداتهم الدينية التي لا تقيهم من الانحراف والانزلاق في مسالك الإجرام فحسب ، وإنما تجعل منهم رقباء على أعمالهم وتصرفاتهم مخلصين جادين في حماية مجتمعهم من كل أوجه الانحراف ، أما إذا كان التمسك بالدين ضعيفاً ولم يضع الإنسان خشية الله فيما يقوم به من سلوك ، فإن ذلك يدل على أن النفس البشرية لم تكن عامرة بالإيمان بالله ، وبما أن النفس أمارة بالسوء فتكون الأهواء والشهوات هي مطلبها ، مما يؤدي إلى الاضطرابات والخلل والفزع والبعد عن تعاليم الدين ، مما قد يؤدي إلى انتشار القلق وعدم التكيف مما قد يؤدي إلى القيام بالسلوكيات المنافية للقيم الاجتماعية ، كانعدام الروح الجماعية في المجتمع وبروز الروح الفردية الأنانية تبعاً للنظم القائمة على المنفعة الفردية، وضعف الروابط الاجتماعية وانعدام القيم ذات المقاصد الإنسانية والخلقية الرفيعة وارتكاب الجرائم ، كل ذلك نتيجة الفراغ الديني لدى أفراد المجتمع.[2]

4. الأصدقاء والأفراد:

أثبتت الدراسات أن للجماعات العفوية والحي والصحبة دوراً هاماً في عملية التنشئة الاجتماعية؛ لأن النشء لا يقضي كامل وقته بين المدرسة والبيت فقط، وإنما يعيش في حي لابد وأن يتأثر به [3] ولاسيما أن هذا الحي يؤمن للأسرة

([1]) موريس كوسون ، الضبط الاجتماعي للجريمة ، مجلة الفكر العربي ، العدد 37، 1985 م ، ص : 568 .

([2]) سيد شوربجي ، الفكر الاقتصادي الاسلامي ومكافحة الجريمة ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض ، 1984 ، ص : 24 - 26

([3]) محمد حامد الناصر ، تربية الأطفال في رحاب الاسلام ، مكتبة السوادي ، جدة ، 1991م ، ص 79 .

معظم المؤثرات الخارجية والظروف التي تتيح لأفرادها المخالطة والانتماء، وهو يسهم في تزويد الفرد ببعض القيم والمواقف والعادات التي يتضمنها الإطار الحضاري للحي الذي يعيش فيه من خلال منظورين متكاملين، الأول: هو دور الفرد في الحي الذي يعيش فيه.

والثاني : هو مكانة هذا الحي عن بقية الأحياء الأخرى والدور الذي يلعبه في المجتمع ، فالحي السوي المتوافق بقيمه مع قيم المجتمع الكبير ، يكون حياً مثاليا يهيئ للفرد جواً يكسبه الشعور بالاحترام والانقياد التام للقوانين ، وإلا فإنه يكون مصدراً للاتجاهات الخاطئة ، ويفشل في توجيه الأفراد نحو القيم الصالحة، ويقودهم للانحراف بمختلف الوسائل فمثلاً ؛ افتقار الحي للأمكنة الملائمة لشغل أوقات الفراغ يدفع بالنشء نحو النوادي الرخيصة ، والأماكن المجانية التي تكون في الغالب مركزاً للإجرام يديره مؤسسو مناطق الإجرام ، والنشء لا يستطيع أن يستغني عن الصحبة (جماعة اللعب) في الحي ؟ ذلك لأن النشء بحد ذاته يبحث بشكل عفوي عن جماعة بديلة عن جماعة الأسرة ، ويشعر من خلالها بذاتيته حيث يتعلم النشء من خلالها قيماً وأنماطاً سلوكية لم يعهدها في أسرته ، وهنا تظهر لنا خطورة رفاق السوء (أي المنحرفين) الذي يعقد معهم الحدث صدقات متنوعة، ويتعلم منهم سبل الانحراف ، حيث تدفع الصحبة السيئة إلى السلوك غير السوي عن طريق الحث والإيماء والتقليد ، وربما عن طريق التهديد والوعيد ، وقد تتحول الصحبة إلى عصابة إجرامية تهيك عن تقليد الآخرين في التدخين والخمور والمخدرات والتمرد والعصيان ... [1]

5. الإعلام:

أصبحت وسائل الإعلام تملك القدرة على بناء وترسيخ القيم الاجتماعية، وبات لها الدور الأكبر في هدمها وإبدالها بقيم أخرى، فهي إحدى أهم الوسائل الفعالة في تثبيت قيم المجتمع الإيجابية ونبذ السلبية منها، وذلك لقدرتها على إحداث تأثير خاص لدى أفراد المجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية لأفراد المجتمع وتعليمهم القيم والمعتقدات والمهارات التي يقرها المجتمع، ونقلها من الأجيال السابقة إلى الأجيال اللاحقة.

وتعمل وسائل الإعلام خاصة المرئية منها على تثبيت القيم وترسيخها لدى أفراد المجتمع من خلال عملية التكرار، فعرض وسائل الإعلام لقيمة معينة موجودة في المجتمع وتكرارها مرات عديدة يجعلها تترسخ في ذهن المتلقي خاصة لدى الشباب، وهذه المرحلة تعد الأساسية في ترسيخ القيم وتثبيتها.

وتظهر أهمية وسائل الإعلام في دعم القيم الإيجابية بمختلف أنواعها ، من خلال ما تقدمه للفرد من معلومات ومعارف خاصة بالقضايا والموضوعات اليومية التي تثبت للفرد ما يتبناه من قيم وأفكار ومعلومات ، فيتحقق بالتالي التكيف الاجتماعي بين الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه ، ودعم القيم الشخصية وأنماط السلوك المقبولة وتوحدها مع قيم المجتمع في اكتساب رؤية الفرد من خلال المقارنة والمطابقة مع الصور الأخرى التي يتعرض لها في وسائل الإعلام ، وكذلك تعمل على فضح القيم الفاسدة التي تكون سبباً في السلوكيات الإجرامية داخل المجتمع ، أمام الرأي العام .

([1]) رشاد علي عبد العزيز ، إدراك الاتجاهات الوالدية وممارساتها وعلاقتها ببعض المتغيرات ، جامعة بغداد ، العراق ، 1995 م ، ص 121 .

ثالثاً: الجريمة:

1. مفهوم الجريمة:

الجريمة هي كل فعل أو امتناع يراه المشرع الجنائي متعارضا مع القيم والمصالح الاجتماعية فيتدخل بالنص على العقاب عليه [1] أما من الناحية الشكلية القانونية فتعني تلك الواقعة التي ترتكب بمخالفة قانون العقوبات ويترتب عليها عقوبة جنائية. [2]

وفي الشريعة الإسلامية تعرف الجريمة بأنها محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو بتعزير. والمحظورات هي إما إتيان فعل محرم معاقب على فعله، وإما ترك فعل مأمور به. [3]

أما من الناحية الاجتماعية فهي ظاهرة اجتماعية يراها غالبية الأفراد في مجتمع وزمن معينين على أنها تمثل مخالفة قواعد السلوك التي وضعها المجتمع لأفراده والمستمدة من قيمه وعاداته وتقاليده ومعتقداته العامة، ويفرض المشرع عقوبات محددة لتلك المخالفات بما يضمن للمجتمع أمنه واستقراره ويعمل على نموه وتقدمه. [4]

أما المقصود بظاهرة الجريمة في هذا البحث هو: أي انتهاك لقاعدة من قواعد السلوك الاجتماعي المنظمة للمجتمع والمتعارف عليها بين أفراد المجتمع (القيم الاجتماعية والقوانين ...) مما يؤدي إلى ظهور أفعال وتصرفات لا تتماشى مع تلك القواعد المنظمة لحياة الأفراد في مجتمع، وتشكل مصدر ضرر في الحاضر أو في المستقبل، سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو المجتمع.

2. بعض أسباب الجريمة.

أ ـ ضعف الالتزام بالقيم والمعايير الاجتماعية:

إن ضعف الالتزام بالقيم والمعايير الاجتماعية بسبب قلتها أو انعدامها في بعض الأحيان ، قد يصل بالتنظيم الاجتماعي إلى درجة كبيرة من الفوضى ، بحيث تعجز هذه القيم والمعايير عن توجيه سلوك الأفراد وفق القواعد المقررة اجتماعياً ، رغم وجودها المادي أو الثقافي في المجتمع ، لذا يعد ضعف القيم والمعايير الاجتماعية من أهم عوامل عدم الامتثال لقواعد الضبط الاجتماعية الذي يعتبر من العوامل المشجعة على الجريمة والانحراف في المجتمع ، ذلك أن الاتفاق حول القيم والمعايير الاجتماعية خاصة في المجتمعات الحديثة والنامية ضعيف وغير واضح بسبب العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وإذا ما وجدت هذه الحالة ، وهو ما يلاحظ في مجتمعاتنا المعاصرة فإنما يدل ذلك على وجود حالة من التباين وعدم الاتساق بين البناءين الاجتماعي والثقافي ، وهذه الوضعية يمكن أن تكون على مستوى الفرد عند عدم قدرته على تحديد توقعات الدور ، أي عدم تقدير حدود الفعل أو السلوك المتبادل بينه وبين الآخر في مختلف المواقف الاجتماعية، كما أن عدم الالتزام بأداء الشعائر الدينية هو الأخر قد يعبر عن ذلك، حيث إن

([1]) فوزية عبد الستار ، مبادئ علم الإجرام ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1985 م ، ص 14

([2]) عبد السلام سالم الغرياني ، علم الإجرام الاجتماعي ، جامعة الفاتح ، مكتبة طرابلس العلمية العالمية ،2003 . ص 44.

([3]) حاتم بابكر عبد القادر هلاوي ، مكافحة الجريمة في الوطن العربي ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2014 م ، ص 14

([4]) عبد السلام سالم الغرياني ، علم الإجرام الاجتماعي ،مرجع سابق ، ص 53 .

عدم الالتزام بها في تزايد مستمر فقد بينت أحد الدراسات أن 62% من الأفراد المنحرفين غير ملتزمين بأداء الشعائر الدينية وخاصة الصلاة [1] كذلك عدم رضا الفرد عن وضعه الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه ، وما ينتج عن ذلك من وضع يتسم بالانعزالية والفردية والإحباط مع عدم الاقتناع بالإمكانيات والقدرات الواقعية للفرد ، وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي يمر بها المجتمع الليبي .

ب . الشعور بالاغتراب الاجتماعي:

إن الحياة الاجتماعية تتصف بالتغير ، وما ينتج عنه من اختلال في التنظيم الاجتماعي وتناقض في القيم والمعايير الاجتماعية يؤدي إلى حالة من الاغتراب الذي قد يؤثر تأثيراً كبيراً على درجة الاستقرار والتماسك الاجتماعي في المجتمع، ذلك أن الاغتراب الاجتماعي يمثل رفضاً للقيم والمعايير السائدة والمقبولة اجتماعياً ، فالشعور بالاغتراب حالة سائدة بين بعض الأفراد في المجتمع بسبب عدة عوامل لعل أهمها : ضعف التمسك بالقيم والمعايير الاجتماعية، وضعف العلاقات والروابط الاجتماعية وضعف الولاء الاجتماعي للوطن ، وعدم الرضا عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه أغلب أفراد المجتمع الليبي اليوم ، وبالتالي عدم تكيفه مع البيئة الاجتماعية ، مما يجعل حالة الاغتراب تعد من أهم العوامل الاجتماعية للجريمة.[2]

ج . سوء التنشئة الاجتماعية:

تشير التنشئة الاجتماعية إلى تلك العمليات الاجتماعية والتربوية المختلفة التي يتعرض لها الفرد منذ مولده وحتى يحتل مكانته كعضو يشغل أدوار محددة في المجتمع ، فهي إذن تشير إلى تدريب الفرد منذ صغره على إتباع السلوك الذي يتفق والقيم الاجتماعية ، وهذا ما ذهب إليه معجم علم الاجتماع في تعريفه للتنشئة الاجتماعية ، إذ عرفها بأنها عملية تلقين الفرد لقيم مجتمعه[3]، فالتنشئة عبارة عن تصور لكيفية ملائمة الشخص لحاجات وأهداف المجتمع مع أهدافه وحاجاته إلا أنه في كثير من الأحوال قد تعجز التنشئة عن حمل الأفراد وفق مستهدفات التنظيم الاجتماعي ، وذلك بسبب اختلاف وتباين أساليب التنشئة الاجتماعية سواء على مستوى الأنساق الاجتماعية أو على مستوى البناء الثقافي أو على مستوى طبيعة ونمط التنشئة نفسها ، أو على مستوى الأوساط الاجتماعية وتقنيات التواصل الاجتماعي.[4] مما ينتج عنه عدم الامتثال والالتزام بالقيم والمعايير الاجتماعية التي قد ينظر إليها أنها تقليدية ، ولم تعد تحقق ما يصبوا إليه الفرد في ضوء التطلعات المادية التي تدعو إليها الثقافة الحديثة السائدة ، الأمر الذي قد يؤدي إلى الصراع والتمرد على القيم ، وخاصة من قبل الأجيال الشابة ، مما قد يؤدي إلى تعزيز الانحراف في الصغر ، وإلى الجريمة في الكبر .

وتؤدي التنشئة الاجتماعية وظيفة هامة في مجال الحياة الاجتماعية تتمثل في خضوع الأفراد لسلطة الضبط الاجتماعي غير الرسمي، ذلك أن التنشئة الاجتماعية إذا ما مورست على الفرد منذ مطلع حياته بالأسلوب الصحيح، فإن ذلك من شأنه أن يعزز لدى الفرد القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع، مما قد يجعله متكيفاً مع بيئته الاجتماعية

---

(1) سامية جابر ، الإنحراف الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1981م ، ص 298 .
(2) عبد السلام الغرياني ، علم الإجرام ، مرجع سابق ، ص 154
(3) دينكن ميتشل ، معجم علم الاجتماع ، نقلاً عن عبد السلام الغرياني المرجع السابق ، ص 160 .
(4) عبد الوهاب بوحديه ، أنماط تنشئة الطفل اجتماعياً ، الدر العربية للكتاب ، الرباط ، 1984م ، ص : 109 .

مراعياً قيمها الاجتماعية، وبذلك يتوقع من الفرد الذي نال تنشئة اجتماعية صحية أن يكون سلوكه متمشياً وفق قيم ومعايير المجتمع الذي يعيش فيه وينتمي إليه.

د . ضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية:

تعد الروابط والعلاقات الاجتماعية من العناصر الأساسية التي يتضمنها النظام الاجتماعي لأي مجتمع رغم الاختلافات حول قوة أو ضعف هذه العلاقات ، فهي تمثل البنية الأساسية للتفاعل الاجتماعي ، وهذا التفاعل هو الذي يعطي المعنى الاجتماعي للفرد ، وعن طريقه يمكن تحقيق غاياته وأهدافه وتكيفه بل ووجوده الاجتماعي ، فكلما كانت الروابط والعلاقات الاجتماعية مباشرة وقوية ، كلما كانت أقدر على تحقيق تلك الغايات والأهداف ، أما إذا كانت غير ذلك فإنها تؤدي إلى الكثير من المشاكل الاجتماعية والتي من أهمها مشكلة الجريمة والانحراف ، وذلك بسبب تغير العلاقات الاجتماعية[1] ونمط روابط القرابة ، ولذا اعتبر ضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية من العوامل المؤدية إلى الجريمة في المجتمع الليبي ، خاصة بعدما شهد هذا المجتمع تحولات وتغيرات جذرية وسريعة في مختلف جوانب الحياة فيه من اجتماعية واقتصادية وسياسية ... أي ما بعد أحداث ثورة 17 فبراير 2011 م .

3. أهم آثار ظاهرة الجريمة:

تعتبر الجريمة من الظواهر الاجتماعية ذات الآثار السلبية في أي مجتمع من المجتمعات سواء من الناحية الاقتصادية أو الناحية الاجتماعية أو من الناحية السياسية ...، وفيما يلي بعض أهم هذه الآثار:

أ . الآثار الاجتماعية:

إن الآثار الاجتماعية التي تنجم عن ظاهرة الجريمة لا يمكن حصرها بكل بساطة ، وذلك بسبب تشابك هذه الآثار بين جميع مكونات المجتمع الواحد، ونسبتها واتصالها بأبعاد قيمية لا مادية من جانب أخر ، فتصيب آثارها الفرد والأسرة والمجتمع ، فهي تحدث للفرد آثار سلبية تتمثل بالأوصمة الاجتماعية السلبية لعملية الانحراف ، وبما تتركه العقوبة المترتبة عن الفعل الإجرامي من آثار اجتماعية سلبية على الفرد ، وبالسمعة السيئة للأسرة وأفرادها ، وأما على مستوى المجتمع ككل ، فكل جريمة مهما كان نوعها ونمطها وحجمها تؤثر سلبا على المجتمع بأكمله ، فتهدد أمنه واستقراره ، وتعيق أداء المؤسسات الاجتماعية لوظائفها وتهدد النماء والتطور الاجتماعي ، وينتج عنها آثار اجتماعية كتصدع النسيج الاجتماعي، وتفكك الروابط الأسرية ، وهي من الآثار الاجتماعية الخطيرة على مستوى الأسرة ؛ لأنها من أهم مؤسسات المجتمع الأولية التي يقوم عليها بنيان المجتمع ، فإذا صلحت وأدت وظائفها بشكل سليم وبناء يعود ذلك على المجتمع وصلاحه وقيامه بوظائفه ، و إذا أصابها الخلل والتفكك والانحلال والذي غالباً ما يكون أثر من آثار الجريمة على أسرة الجاني أو المجني عليه ، فإن ذلك لامحالة سيعود على المجتمع ككل ، وبالتالي فسلامة وقوة المجتمع هي من سلامة وقوة الأسرة ، فالأسرة رغم كونها أصغر المجموعات التي يتكون منها المجتمع إلا أنها تعتبر من أهمها ، ذلك أن الأسرة هي الخلية الأولى التي يتكون منها المجتمع الذي يعتبر في النهاية كل مجتمع مركب من مجموعة أسر.

([1]) عبد السلام الغرياني ، علم الأجرام ، مرجع سابق ، ص 158

ب . الآثار الاقتصادية:

إن ظاهرة الجريمة في عالم اليوم تشكل خطرا مهدداً للأمن والاستقرار الاجتماعيين في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، حيث .. تقضم .. الجريمة نسبة كبيرة من الدخل الوطني للمجتمعات ينفق في مكافحتها ، وضبطها ، والتحكم فيها ، مما يحرم شرائح كثيرة ومهمة في المجتمع من الاستفادة من الإمكانيات والموارد التي يمتلكها المجتمع ، ففي ظل ارتفاع معدلات الجريمة بكافة أنواعها وأنماطها من تعاطي المخدرات والهجرة غير الشرعية والسطو المسلح ... فإن ذلك يهز مصداقية المجتمع في تأمين بيئة مناسبة لنشاطاته الاقتصادية ، وتمثل عامل طرد لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية ، ويصبح من الصعب توطين رأس المال المحلي للمساهمة في إنماء المجتمع وتقدمه .

كما أن للجريمة آثاراً اقتصادية من ناحية الكلفة الاقتصادية التي يتطلبها النظام الأمني وكذلك تجهيز البنية التحتية لهذه الخدمات ، من طاقات بشرية تتطلب الإعداد والتعليم والتدريب والأجور والرواتب وتقديم البرامج الإصلاحية والتأهيلية والمعيشية للنزلاء ؛ أضف لذلك الخسائر الاقتصادية المرتبطة بشخصية الجاني والمجني عليه ، إذ أن المجني عليه أصيب بعجز أو استبعد نهائياً من مجال القوى المنتجة ، يكون خسارة مالية تتكلفها الدولة لأنه يعوق عن الإنتاج ويحتاج لإنفاق مالي عليه ، أما الجاني فإنه يسقط من حساب القوى المنتجة خلال فترة العقوبة وهذه صورة من صور تكلفة الجريمة الاقتصادية.[1] ، وظاهرة الجريمة لا تقف تأثيراتها عند الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي بل تمتد إلى جوانب أخرى باعتبارها حلقة متصلة ، فما يؤثر على الجانب الاقتصادي يكون له تأثير على الجانب الاجتماعي والثقافي والعكس صحيح ، فظاهرة الجريمة تشكل تحدياً سلبياً وخطيراً للمجتمع الليبي ، وتعتبر عاملاً له تأثيره في ضياع الطاقات البشرية والمادية سواء بزيادة معدلات الإجرام أو تزايد عدد المجرمين .

الخلاصة :

إن الأحداث التي مر ويمر بها المجتمع الليبي ، أدت إلى تعقد الحياة الاجتماعية فيه خاصة في السنوات الأخيرة ، أي بعد ثورة السابع عشر من فبراير 2011 م ، مما أدى إلى ضعف قدرة مؤسسات الدولة الرسمية وخاصة الأمنية منها في القيام بدورها ، الأمر الذي أوجد الكثير من المشاكل الاجتماعية ، والتي على رأسها انتشار السلوكيات الإجرامية ، بمختلف أنماطها وأنواعها بين أبناء هذا المجتمع ؛ بل وظهرت أنواع وأنماط إجرامية جديدة لم تكن معروفة فيه من قبل كجرائم السطو على الأموال العامة والخاصة ، والاغتيالات وضعف الولاء للوطن... ونظراً لهذا الوضع المأساوي الذي يعيشه المجتمع الليبي اليوم ، فإن ذلك يتطلب منا التركيز على آليات ضبط قواعد السلوك غير الرسمية ، والتي من أهمها القيم الاجتماعية الصالحة التي يجب أن ينشئ عليها الشباب ؛ حتى تكون لهم الحصن المنيع الذي يحميهم من الوقوع في براثن الجريمة والانحراف ، فمن الأهمية بمكان أن توجه الجهود لغرس هذه القيم في نفوس النشء ، وإكسابها لأفراد المجتمع وذلك للحد من الآثار السلبية التي تلحقها الجريمة بالمجتمع وأفراده ، فاستقرار المجتمع وتقدمه رهين بتثقيف وتعليم الأجيال الصاعدة هذه القيم التي إذا كانت فاعلة فإنها تقوم بوظائفها الإيجابية ، الأمر الذي يعمل على تدعيم دورها كآليات

([1]) على شتا ، علم الاجتماع الجنائي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1978 م ، ص 108 .

لضبط السلوكيات الإجرامية بصفة خاصة والمنحرفة بصفة عامة . وأهم المؤسسات التي تساهم في إكساب أفراد المجتمع القيم الاجتماعية هي الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية ...

التوصيات :

1ـ إجراء المزيد من الدراسات والبحوث وعقد الندوات والمؤتمرات بصورة مستمرة لدراسة القيم الاجتماعية الايجابية والوصول إلى أساليب لترسيخ هذه القيم في نفس الشباب .

2. محاولة الحد من الأفكار والتيارات السلبية التي تهدف إلى هدم القيم الاجتماعية الفاضلة .

3ـ العمل على إظهار بشاعة الأفعال الإجرامية والآثار المترتبة عليها مع ربط حدوثها بعدم فاعلية الوسائل غير الرسمية للحد من الجريمة والوقاية منها ، والتي من أهمها دور القيم الاجتماعية في المجتمع .

4. التركيز على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في غرس القيم الاجتماعية في نفوس النشء ، وتوفير الإمكانيات اللازمة التي تمكنها من خلق المواقف والظروف المهيأة لتقبل النشء للتوجه القيمي والأخلاقي الصالح في المجتمع .

5. محاولة تثقيف أفراد المجتمع عبر وسائل الإعلام بأهمية دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة .

6. دعم القيم الاجتماعية لدى كافة فئات المجتمع ، وخاصة القيم التي تنهى عن السلوك الإجرامي مع التركيز على فئة الشباب بوجه خاص باعتبارهم ثروة المجتمع وأمل المستقبل ، وأكثر فئات المجتمع عرضة للقيام بالسلوك الإجرامي .

7. يجب إعداد وتنفيذ برامج لشغل أوقات الفراغ لدى الشباب ببرامج مفيدة تسهم في إعدادهم إعداداً صحيحاً سليماً ومستقيماً وراسخاً وعميقاً ، وفق القيم الاجتماعية والأخلاقية المرغوبة والمتأمل في تحقيقها اجتماعياً .

8. يجب التركيز على آليات ضبط سلوك أفراد المجتمع غير الرسمية والتي من أهمها القيم الاجتماعية .

9. يجب بناء دولة المؤسسات المستقرة والمستمرة ، وأن يعرف كل فرد من أفراد المجتمع ما له من حقوق وما عليه من واجبات وفق قيم المجتمع ، وبالتالي تقل فرص التكوين الإجرامي إلى حد كبير .

10 . تنمية الإحساس بالتماسك والتعاطف والانتماء بين أفراد المجتمع الواحد فمن أولى شروط المجتمع السليم أن يتوافر بين أفراده قدر عال من التماسك ،بحيث يشعر كل منهم بانتمائه إلى وطنه ومجتمعه انتماء وثيقاً .

المراجع :

1ـ حاتم بابكر عبد القادر هلاوي ، كثافة الجريمة في الوطن العربي ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، 2014م .

2. حمد أحمد ، مقومات الجريمة ودوافعها ، دار القلم ، الكويت ، 1982 م .

3ـ رشاد علي عبد العزيز ، إدراك الاتجاهات الوالدية وممارساتها وعلاقتها ببعض المتغيرات ، جامعة بغداد، العراق، 1995م .

4. سامية جابر ، الانحراف الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1981م .

5. سليمان محمد شحاته ، مناهج البحث بين النظرية والتطبيق ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، 2006 م .

6. سيد شوربجي ، الفكر الاقتصادي الاسلامي ومكافحة الجريمة ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، 1984م .

7. عبد الحميد جابر ، علم النفس الاجتماعي ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1991 م .

8. عبد السلام سالم الغرياني ، علم الإجرام الاجتماعي ، جامعة الفاتح ، مكتبة طرابلس العلمية العالمية ،2003م .

9. عبد الفتاح السعيد هلال ، المبادئ الأخلاقية في التربية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، 2001م .

10. عبد المجيد وآخرون ، المدخل إلى الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية القاهرة ، دار المهندس للطباعة ، 2008 م.

11. عبد الوهاب بوحديه ، أنماط تنشئة الطفل اجتماعياً ، الدر العربية للكتاب الرباط ، 1984م .

12. على شتا ، علم الاجتماع الجنائي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1978م .

13. على محمد جعفر ، مكافحة الجريمة ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1998 م

14. فاخر عاقل ، سلوكيات الأطفال ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1999 م .

15. فوزية دياب ، القيم والعادات الاجتماعية ، دار الكتاب العربي ، القاهرة 1998م .

16. فوزية عبد الستار ، مبادئ علم الإجرام و علم العقاب ، دار النهضة العربية بيروت ، 1985 م

17. كمال الدسوقي ، الاجتماع ودراسة المجتمع ، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ، 2000 م .

18. محمد حامد الناصر ، تربية الأطفال في رحاب الاسلام ، مكتبة السوادي ، جدة 1991م .

19. مصطفى كاره ، مقدمة في الانحراف الاجتماعي ، معهد الأنماء العربي بيروت ، 1985 م .

20. موريس كوسون ، الضبط الاجتماعي للجريمة ، مجلة الفكر العربي ، العدد 37، 1985 م .